دور ومكانة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال في ظل اقتصاد المعرفة

Role and place of intellectual capital in business organizations in the light of the knowledge economy

أ/ عكوش عقيلة *

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

الملخص:

تكتسب الموارد البشرية أهمية بالغة في منظمات الأعمال خاصة ونحن نشهد عصرا جديدا هو عصر المعلومات واقتصاد المعرفة، أين أصبحت قيمة المنظمة وثروتها لا تقاس بما تملكه من آلات ومعدات ورأس مال مادي فحسب، وإنما تتحدد كذلك على أساس ما تملكه من طاقات فكرية وإبداعية متميزة، ولذلك يعتبر رأس المال الفكري أحد أهم الموجودات غير الملموسة التي تسعى المنظمات جاهدة إلى امتلاكه لكونه موجودا استراتيجيا وثروة المنظمة الحقيقية، فهو مصدر الإبداع والتجديد والميزة التنافسية.

الكلمات المفتاحية: المعرفة- إدارة المعرفة- رأس المال الفكري- رأس المال البشري- اقتصاد المعرفة.

Abstract :

Human resources takes a vital is importance in private of organizations as we witnessing a new era that is of information and knowledge economy, where the organization value and wealth is not measured with what it owns in terms of machinery holdings, equipments and physical capital but it becomes determined on the basis of the skillful, intellectual and creative energies .Thus, intellectual capital is considered one of the most valuable and reliable assets for organization willing to possess for being the real wealth of the organization thanks to is creativity innovation and competitive advantage source.

Key words: Knowledge - knowledge Management - Intellectual capital – Human capital- knowledge economy.

* akkoucheakila@outlook.fr

مقدمة:

بعد أن تحولت معظم اقتصاديات الدول من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي في وقت مضى، أصبح في الوقت الراهن الاقتصاد المعرفي هو السمة البارزة والذي تعد فيه المعرفة الأساس في تكوين وخلق القيمة والثروة والميزة التنافسية المستدامة، وأحد موجودات المنظمة الأكثر قيمة من الموجودات المادية الأخرى، وهذا في خضم التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

فقد عرف العالم مع نهاية القرن العشرين بروز اقتصاد جديد يرتكز بشكل كبير على المعرفة كأهم مصدر لخلق وتنمية الثروة، ذلك أن التنمية الاقتصادية اليوم أصبحت مبنية على وفرة المعلومات وليست وفرة الموارد النادرة، فتأثير المعرفة يبدو حاسما على كامل النشاط الاقتصادي، إذ أصبحت الأصل الرئيسي لأي نمو اقتصادي أو اجتماعي، ومنه تحول العالم من البحث والتصادم من أجل مصادر الموارد النادرة إلى البحث والتصادم من أجل السيطرة على أكبر قدر ممكن من مصادر المعرفة.

وفي ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة وعلى إثر أهمية المعلومات والمعارف والاستغلال الأمثل لها، أصبحت المنظمات تدرك بأن الاستثمار في رأس المال الفكري هو سر نجاحها وكسبها لميزة تنافسية، وأصبحت هذه الفكرة - أي الاستثمار في رأس المال الفكري- من أكثر الأفكار نقاشا وجدلا في أوساط الأعمال والاقتصاد اليوم، وذلك لكونه -رأس المال الفكري- أهم مورد لا ملموس يمكن الاستثمار فيه ويحقق للمنظمة أهدافها.

1. إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق؛ تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما هي مكانة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل مكونات رأس المال الفكري؟
- كيف يمكن الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي؟ وما هي فرص وتحديات هذا الانتقال؟
- ما هي آليات ومعوقات التوجه إلى الاقتصاد المعرفي في الجزائر؟

2. فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- يعتبر رأس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة من بين الموجودات غير الملموسة والتي تؤثر على الموجودات المادية للمنظمة؛

- اقتصاد المعرفة عبارة عن تكامل كل من المعرفة ورأس المال الفكري وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع نفسه بوصفه أحد الموضوعات التي طرحتها الأدبيات الإدارية المعاصرة التي برز الاهتمام بها من قبل الباحثين، إذ أظهرت الأدبيات مواضيع متعددة غيرت النظرة التقليدية لمفهوم رأس المال والربحية، إذ لم تعد العوائد هي التي تجنيها المنظمات جراء الاستثمار في الموجودات الثابتة والمتداولة فقط، وإنما أصبحت العوائد الفكرية أكثر أهمية، إذ أدركت المنظمات أن الاستثمار في رأس المال الفكري بشكل أمثل أصبح من الأولويات ليأتي بعده الاستثمار في الماديات، خصوصا في ظل بيئة الأعمال المعاصرة التي تتسم بحدة المنافسة والتغّير المستمر.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

- التعرف على المكونات الأساسية لرأس المال الفكري؛
- ابراز أهمية المعرفة ودورها في تكوين رأس المال الفكري في منظمات الأعمال؛
- التعريف بالاقتصاد المعرفي وضرورة الانتقال إليه؛
- التعرف على آليات ومعوقات التوجه إلى الاقتصاد المعرفي في الجزائر.

5. منهج الدراسة:

اعتمدنا على منهجين هما المنهج الوصفي وذلك لتقديم صورة واضحة لكل جانب من جوانب الدراسة، والمنهج التحليلي من خلال تحليل المعطيات المتوفرة تحليلا علميا موضوعيا.

6. محاور الدراسة:

ارتأينا تقسيم الموضوع محل الدراسة إلى أربعة محاور هي:

- **المحور الأول:** رأس المال الفكري بين الأهمية الاقتصادية والمساهمة النوعية في منظمات الأعمال؛
- **المحور الثاني:** اقتصاد المعرفة تحدى عالمي جديد في الألفية الثالثة؛
- **المحور الثالث:** آليات ومعوقات التوجه إلى الاقتصاد المعرفي في الجزائر؛
- **المحور الرابع:** نتائج وتوصيات الدراسة.

المحور الأول: رأس المال الفكري بين الأهمية الاقتصادية والمساهمة النوعية في منظمات الأعمال

يعتبر موضوع رأس المال الفكري من المواضيع الحديثة نسبيا في الأدب الإداري، بحيث يعد (Ralph Stayer) مدير شركة (Johnsonville) للأطعمة أول من أطلق عبارة (رأس المال الفكري) وذلك عام 1990،حيث قال: "في السابق كانت المصادر الطبيعية أهم مكونات الثروة القومية وأهم موجودات الشركات، بعد ذلك أصبح رأس المال متمثلا بالنقد والموجودات الثابتة هو أهم مكونات الشركات والمجتمع، أما الآن فقد حل محل المصادر الطبيعية والنقد والموجودات الثابتة رأس المال الفكري الذي يعد أهم مكونات الثروة القومية وأغلى موجودات الشركات."[1]

1. مفهوم رأس المال الفكري:

بمراجعة الأدب النظري لموضوع رأس المال الفكري يلاحظ أن هناك الكثير من المفاهيم والتعريفات لهذا المصطلح، نذكر منها ما يلي:

- رأس المال الفكري عبارة عن "الموجودات الفكرية التي تتجاوز قيمتها قيمة الموجودات الأخرى التي تظهر في الميزانية، وتتكون هذه الموجودات من نوعين؛ الأول بشري، ويمثل مصدر الابتكار والتجديد، والنوع الثاني هيكلي، ويمثل الجزء المساند للنوع البشري كنظم المعلومات وقنوات السوق وعلاقات الزبائن."[2]

- يعرف رأس المال الفكري بأنه "المعرفة والخبرة والقوة العقلية للعاملين فضلا عن الموارد المعرفية المخزونة في قاعدة معلومات المنظمة والعمليات وثقافتها وفلسفتها."[3]

- كما يعرف رأس المال الفكري على أنه "الثروة الحقيقية غير الملموسة التي لا يمكن تقدير قيمتها لأنه مقدرة عقلية كامنة يمتلكها بعض العاملين من رأس المال البشري في المنظمة، ويعدّ أقوى سلاح تنافسي لها، كونه المصدر الأساسي الذي تنبثق منه كل المعارف والإبداعات التي تستطيع بها المنظمة أن تواجه كافة المتغيرات التي تحصل في البيئة المتسمة بالتعقيد."[4]

- وعرف Hansen رأس المال الفكري على أنه" الموجودات التنافسية غير الملموسة التي يمكن استخدامها من طرف المنظمات كسلاح استراتيجي يعتمد عل الابتكار والإبداع والتجديد الذي يعد الوسيلة أو المفتاح المؤدي إلى البقاء والاستمرار في بيئة العمل ذات التغير السريع."[5]

- وعرف Youndt رأس المال الفكري على أنه "قدرات متميزة يتمتع بها عدد محدود من الأفراد العاملين في المنظمة تمكنهم من تقديم إسهامات فكرية تمكن المنظمة من زيادة إنتاجيتها وتحقيق مستويات أداء عالية مقارنة بالمنظمات المماثلة."[6]

وعليه يمكن القول أن مفهوم رأس المال الفكري يشير إلى الرصيد المتراكم من الخبرات والمفاهيم والتجارب والمهارات الفكرية والمعلومات والمعارف الكامنة، كما يضم الرصيد المعرفي المملوك للمنظمة والشائع في الاستخدام والتطبيق العملي أو ما يطلق عليه المعرفة المعلنة (الصريحة).

ومن التعاريف السالفة الذكر تتبين لنا أوجه المقارنة بين رأس المال الفكري ورأس المال المادي، ويمكن توضيح ذلك في الجدول رقم1 الموالي:

الجدول رقم1: التمييز بين رأس المال الفكري ورأس المال التقليدي

البعد	رأس المال الفكري	رأس المال التقليدي
التكويني	غير ملموس	مادي ملموس
الوظيفي	يعبر عن عمليات	يعبر عن أحداث
الزمني	يتوجه نحو المستقبل	يرتكز على الماضي
المحتوى	هو القيمة	تكلفة
الطبيعة	غير مالي	نقدي
الديمومة	مستمر	وقتي
الاستعمال	يزيد بالاستعمال	ينقص ويستهلك
تشكيلات القيمة	يرتبط بشبكات القيمة	يرتبط بسلسلة القيمة
النوعي / الكمي	نوعي	كمي

المصدر: سعد غالب ياسين، إدارة المعرفة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص216.

اتساقاً مع ما سبق يمكن استخلاص ما يلي:

- رأس المال الفكري موجودات غير ملموسة تؤثر في الموجودات المادية للمنظمة؛
- رأس المال الفكري يمثل الفرق بين القيمة الدفترية للمنظمة والقيمة السوقية لها؛
- رأس المال الفكري ليس وليد الصدفة وإنما يحتاج إلى جهد كبير لبنائه وذو كلفة عالية؛
- رأس المال الفكري من أهم المزايا التنافسية التي يمكن أن تمتلكها المنظمة.

2. أهمية رأس المال الفكري:

يمكن القول أن القيمة الحقيقية لأية منظمة مهما كانت طبيعتها تكمن في رأسمالها الفكري، وهو رأس المال الحقيقي للمنظمات والذي لا يضم كل العاملين في المنظمة، بل قيمة المعرفة والمهارات التي يمتلكها العاملون ما داموا يكونون الثروة للمنظمة وقوة سلعها أو خدماتها.[7]

ويشير (Lim and Dallimore) إلى أن الحقل المتخصص في تطوير وبناء نظم لقياس وتقويم رأس المال الفكري هو من الحقول البحثية التي تنمو وتتطور بصورة سريعة، غير أن هذا الحقل لم يكتمل ولم يتبلور بصورة متكاملة بعد، ويؤكد الباحثان على أن قياس وتقويم رأس المال الفكري أصبح من القضايا ذات الأهمية الكبرى في المنظمات في ظل التغيرات الجوهرية والتحولات الهيكلية التي تشهدها البنى التحتية التقليدية للمنظمات، فقد أصبحت الأصول المعرفية تشكل بنية تحتية أساسية لنجاح المنظمات في القرن الحادي والعشرين.[8]

كما تبرز أهمية رأس المال الفكري كونه يمثل ميزة تنافسية للمنظمة على اعتبار أن المنظمات اليوم تتنافس على أساس المعرفة والمعلومات والمهارات التي لديها لتمثل بذلك مصدرا جوهريا للميزة التنافسية، إضافة إلى ذلك فإن رأس المال الفكري يعتبر من بين أهم مصادر الثروة للمنظمات وأن الاهتمام به يعد قضية حتمية تفرضها طبيعة التحدي العلمي والتكنولوجي المعاصر، فالمنظمة التي تمتلك رأس المال الفكري تكون لها القدرة على المحافظة على مستوى متفوق للمعرفة، إضافة إلى تدعيم الاستخدام العلمي للمعلومات بما يؤدي إلى تعزيز الأداء التنظيمي والقدرة الأفضل على التكيف مع بيئة المنافسة.[9]

3. مكونات رأس المال الفكري:

لقد اختلفت وجهات النظر الإدارية والمحاسبية في تحديد مكونات رأس المال الفكري، والتقسيم الذي سوف نتطرق إليه هو التقسيم الذي قدمه ستيوارت Stewart والذي قسم رأس المال الفكري إلى رأس مال بشري (Human Capital)، رأس مال هيكلي (Structural Capital)، ورأس مال زبوني (Customer Capital) كما يوضحه الشكل رقم1 الموالي :

الشكل رقم1: مكونات رأس المال الفكري

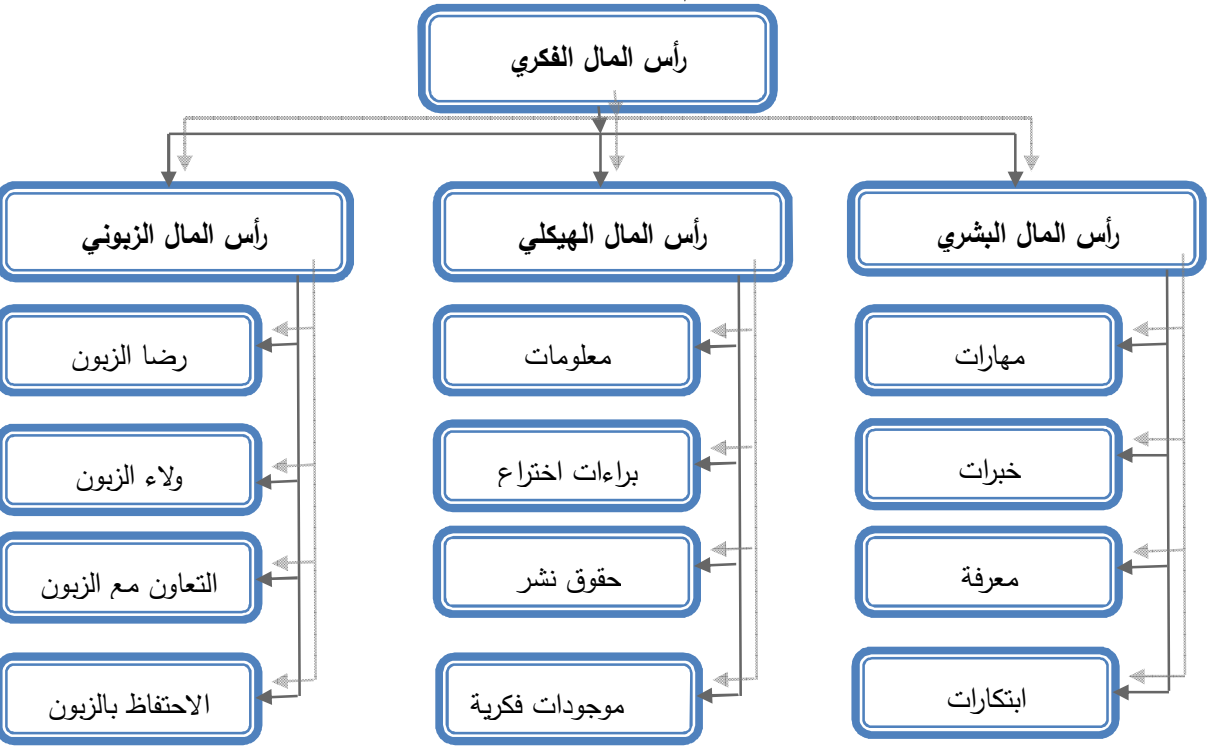

المصدر: حسين عجلان حسين، استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 133.

قدم Stewart نموذجا لرأس المال الفكري يحدد فيه ثلاث مكونات رئيسية هي:[10]

1.3. رأس المال البشري :

يعد المورد البشري الذي يمتلك المعارف والمهارات والخبرات المتفوقة على قمة الهرم الاستثماري ضمن الاستثمارات الفكرية لأي منظمة، إذ أن المعارف والخبرات التي يتمتع بها المورد البشري هي الأساس في تحديد قيمة المكونات الأخرى، فالإبداع والابتكار ما هو إلا نتيجة لقيمة رأس المال البشري.

ولقد أكد Howell على أن المعرفة التي يمتلكها العاملون هي الاستثمار الحقيقي، وتتمثل هذه المعرفة بكمية المعلومات التي يمتلكها الفرد ودرجة ترابط وتكامل هذه المعارف لجميع الأفراد لتحقيق التحسينات المتواصلة، لذلك تسعى المنظمات الرائدة إلى بناء رأسمالها البشري وفق أسس علمية معتمدة على التحليل الموقفي للمنظمة وتحديد قيمة رأس المال البشري للمنظمات المنافسة.

2.3. رأس المال الهيكلي:

يمثل رأس المال الهيكلي في المنظمة الهيكل المعرفي الذي يتحدد بقدرة المنظمة على نقل المعارف والمهارات والخبرات الممتلكة من قبل العاملين إلى الواقع الفعلي، وبإمكان المنظمة الناجحة نقل المعرفة عبر قنوات متعددة بهدف استثمارها في عمليات متنوعة، هذه العملية تعتمد على مجموعة من العوامل التنظيمية أهمها وضوح الهيكل التنظيمي وهيكل الصلاحيات والمسؤوليات ووضوح نظام المعلومات، كما أن كفاءة تطبيق المعرفة وإنتاجها يرتبط بالفلسفة الإدارية واتجاهاتها نحو اللامركزية ودعمها للتغيير والإبداع.

3.3. رأس المال الزبوني (رضا الزبون الداخلي و الخارجي):

تحدد قيمة المنظمة وفقا لعلاقتها بزبائنها سواء الداخليين (الأفراد العاملين) أو الخارجيين (المستخدمين للسلعة أو المستفيدين من الخدمة)، لأن رضا الزبائن وولاءهم يعد مؤشرا إيجابيا على قدرة المنظمة في مد جسور التعاون وإشباع رغباتهم وحاجاتهم، كما أن المنظمة التي تحتفظ بزبائنها تحقق مزايا تنافسية تتمثل في تعزيز القدرات الفكرية المؤدية إلى خلق القيمة، والحفاظ على رأس المال الزبوني الداخلي يتطلب جهودا حثيثة من قبل إدارة الموارد البشرية في إعداد برامج التحفيز والتكوين لهذه الموارد، كما أن العبء الأكبر الذي يقع على عاتق المنظمة هو الكشف عن رغبات وحاجات الزبائن الخارجيين بهدف صياغة الإستراتيجية المناسبة لإشباعها.

4. التسيير الاستراتيجي لرأس المال الفكري:

ينبغي النظر إلى الإدارة والتسيير الفعال لرأس المال الفكري كخيار استراتيجي تفرضه طبيعة الضغوط التنافسية المتزايدة، ذلك كون القادة الإداريين للمنظمات يقفون أمام تحديات ترتكز أساسا على الفهم الجيد للأصول الفكرية غير الملموسة ومقدرتهم على توجيهها وإدارتها بنجاح.

ولكي تتم الاستفادة القصوى من رأس المال الفكري فإنه لابد من إدارة الأصول الفكرية بفعالية، وإدراك اختلاف وتباين قيمة هذه الأصول بالنسبة للمنظمة، لذلك يتطلب تسييرها الاستراتيجي أولا إدراك طبيعة الاختلافات النسبية بينها، فبعضها يحتاج إلى التنمية والاستثمار فيها، وبعضها يحتاج إلى توقف الاستثمار فيها، أما البعض الأخر فقد لا يكون ذو قيمة على الإطلاق.

من هذا المنطلق فإن إدراك المنظمات لمصدر نجاحها وسر بقائها يكمن في مدى استثمارها الصحيح لطاقاتها الفكرية بالشكل الذي يعزز ويعمل على صيانتها ويضمن المحافظة عليها، الأمر الذي أدى إلى حتمية وجود إدارة وتسيير فعال لرأس المال الفكري، فالقدرات الفكرية العالية أصبحت من أهم عوامل التفوق والتميز التنافسي في الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة، فكل الإبداعات تبدأ بأفكار خلاقة، كما

أن عملية بناء قاعدة فكرية تمثل التزاما كبيرا للإدارة العليا، فهي تتطلب وقتا وموارد مادية ومالية، بل قد يتطلب الأمر إعادة تنظيم وهندسة جديدة لمختلف الأنشطة والعمليات.[11]

وتظهر أهمية الاستثمار في الأصول الفكرية من خلال تنمية القدرات الإبداعية وتحسين الإنتاجية وزيادة الربحية وتحسين العلاقات مع العملاء والموردين وتقديم خدمات ومنتجات مميزة، ويمكن توضيح الأبعاد الرئيسية لرأس المال الفكري فيما يلي فيما يلي:[12]

- **استقطاب رأس المال الفكري:** يركز هذا البعد على البحث عن الخبرات المتقدمة، وجذب المهارات التقنية العالية بالاعتماد على نظام معلومات يسهل مهمة الجذب والاستقطاب.

- **صناعة رأس المال الفكري:** يشمل هذا البعد على تعزيز قدرات الكفاءات البشرية، وتقليل معارضتها مع خلق الانسجام الفكري الضروري بينها.

- **تنشيط رأس المال الفكري:** من خلال استخدام آليات كعصف الأفكار مع الكفاءات، وتشجيع الجماعات الحماسية والاهتمام بآراء العاملين.

- **المحافظة على رأس المال الفكري:** بالاستثمار في التدريب والتطوير المستمر، والتحفيز المادي والمعنوي.

- **الاهتمام بالزبائن:** ويهتم بتوثيق متطلبات الزبائن، وتفعيل نظام معلومات لتقديم خدمة الزبون ومنح مزايا إضافية له، والسعي للاحتفاظ بالزبائن القدماء.

كل ذلك يفرض على المنظمة تعلم كيفية تسيير وتنمية تلك الأصول، واستخدام طاقاتها الفكرية والإبداعية من خلال تسيير محفظة الأصول الفكرية مع زيادة مستويات التعليم وتطوير مهارات الأفراد.

وفي ظل اقتصاد المعرفة أصبح من غير الممكن أن تعامل الكفاءات البشرية كالمعدات أو الآلات المملوكة للمنظمة، وبالتالي دعت الحاجة لتناول رأس المال الفكري كمفهوم جديد يتناسب مع تغيرات البيئة التنافسية، كما أن التحول من تسيير الأفراد إلى تسيير الموارد البشرية وفق منظور استراتيجي يتطلب تسيير الإمكانيات المستقبلية للكفاءات البشرية والتي يعد التعلم والمعرفة مصدرها الأساسي.

وإن كانت درجة كفاءة المنظمات مازالت تقاس بمدى ما تنجزه وما تحققه من نتائج مالية، فإن التسيير في المنظمات مستقبلا سوف يعتمد على جودة القدرات اللازمة لإحداث التغيير والتطوير بما يحقق الإبداع، ويتناسب وأهداف المنظمة وهو ما يعد من صميم الاستثمار في رأس المال الفكري، في ظل تطورات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات واستخداماتها المختلفة في المنظمة، خاصة فيما يتعلق بنظم العمل وأساليب التسيير، ومع زيادة حدة المنافسة نتيجة لتحرير وعولمة الاقتصاد.

5.محاولات قياس رأس المال الفكري:

هناك العديد من المحاولات الموضوعية لقياس وتقييم رأس المال الفكري حيث قدمت نماذج وأساليب متعددة، إلا أنه لا يزال هناك عدم اتفاق بين المختصين حول طرق تقييم الأصول المعرفية ورأس المال الفكري، ويمكن تصنيف النماذج والأساليب المستخدمة لقياس رأس المال الفكري فيما يلي:[13]

1.5. النماذج الوصفية:

تنصف هذه النماذج سمات رأس المال الفكري، وتركز على استطلاع الآراء والاتجاهات التي تعتبر مهمة في تأثيرها غير المباشر على أداء عمليات المعرفة وتحقيق نتائجها المرغوبة بالاعتماد على الخبرة الذاتية والتقدير الشخصي للقائمين بالدراسة أو مقترحي النموذج ، ويدخل ضمن هذه النماذج ما يلي :

- أداة تقييم معرفة الإدارة؛
- التقييم الذاتي لإنتاجية ذوي المهن المعرفية؛
- بطاقة الدرجات الموزونة لقياس وإدارة أصول المعرفة.

2.5. المقاييس والنماذج المرتبطة برأس المال الفكري والملكية الفكرية:

تركز هذه النماذج على قياس قيمة رأس المال الفكري ومكوناته الأساسية (رأس المال الهيكلي، رأس المال البشري ورأس المال الزبوني)، وتتولى هذه المقاييس تحويل المعرفة والأصول المعرفية غير الملموسة في أقسام المنظمة المختلفة إلى أشكال الملكية الفكرية لتكون أكثر تحديدا وأسهل استخداما.

بالإضافة إلى هذه المقاييس والنماذج توجد أخرى كمقاييس ونماذج القيمة السوقية، مقاييس ونماذج العائد على المعرفة...الخ.

6. أساليب المحافظة على رأس المال الفكري:

تعتبر المحافظة على رأس المال الفكري حاليا التحدي الأكبر أمام المنظمات القائمة على المعرفة، ففي هذه المنظمات لا تتمثل موجوداتها الرئيسية في الآلات والهياكل والنظم، وإنما تتمثل في الأفراد المهنيين والمتخصصين الذين يمتلكون المعلومات والمعرفة والقادرين من خلالها على تطوير الأفكار القديمة وإثرائها وإضافة الابتكارات الحديثة وضمان بقاء المنظمات في عالم الأعمال، وبدون البحث عن عوامل المحافظة على رأس المال الفكري تتعرض المنظمات إلى مشكلة أو أكثر من المشكلات الآتية:[14]

- قد يندثر رأس المال الفكري وتصبح القيمة الحقيقية لأفكاره ونتائجه لا تساوي شيئا وهذا سينعكس تأثيره على تخفيض القيمة السوقية؛

- قد يهاجر رأس المال الفكري إلى منظمات أو دول أخرى وذلك لأن منظماتهم لم تستطع تحويل خبراتهم ومهاراتهم إلى ممارسات تنفيذية فاعلة؛

وبناءا على ذلك يمكن عرض أهم أساليب المحافظة على رأس المال الفكري وتنميته في العناصر التالية:

- التصدي للتقادم التنظيمي؛
- توافر المناخ التنظيمي الداعم؛
- المشاركة بالمعلومات؛
- زيادة المشاركة في اتخاذ القرار؛
- تهيئة متطلبات البحث العلمي؛
- تشجيع العمل الجماعي؛
- تفعيل أساليب تقويم الأداء؛
- التحفيز المادي والمعنوي.

المحور الثاني: اقتصاد المعرفة تحدى عالمي جديد في الألفية الثالثة

انتقلت البلدان التي تقع في طليعة الاقتصاد العالمي في تحديد مقياس تطورها من تركيز اهتمامها على الموارد إلى تركيزها على المعرفة، فالمعرفة ورأس المال الفكري أخذا مفهوما جديدا أكثر عمقا لدورهما في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، وفي هذا السياق أخذ الاقتصاد المعرفي يحل محل اقتصاد الأرض والآلة كمصدر للثروة، حيث يمثّل اقتصاد المعرفة اتجاها حديثا في الرؤية الاقتصادية العالمية ينظر إلى المعرفة بوصفها محرك العملية الإنتاجية والسلعة الرئيسية فيها، إذ يرى أنها تلعب دوًرا رئيسيً ا في خلق الثروة غير المعتمدة على رأس المال التقليدي، ولا على الموادّ الخام، أو العمال، إنما تعتمد على رأس المال الفكري ومقدار المعلومات المتوفرة لدى جهة ما (منظمة، أو دولة، ...)، وكيفية تحويل هذه المعلومات إلى معرفة، ثم كيفية توظيف المعرفة للاستفادة منها بما يخدم البعد الإنتاجي، وبظهور اقتصاد المعرفة في عالم الاقتصاد ظهرت مفاهيم جديدة مصاحبة له، مثل المعرفة الإنتاجية، ورأس المال الفكري ، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وغيرها.

1. مفهوم المعرفة:

المعرفة هي "مزيج من عناصر الخبرات، التجارب، القيم، والبصيرة التي تشكل إطارا للتعامل مع المعلومات وتجارب العمل والحياة أو تقييمها، فهي نتاج العارفين، أو نتاج ما يملكونه من ثروة فكرية وعقلية، وعلى مستوى المنظمات فإن المعرفة التنظيمية تتجسد في وثائق المنظمة، إجراءاتها، أنشطتها، ممارستها، والمعاني المنبثقة عنها، لكنها قبل كل شيء موجودة في عقول الأفراد العاملين بها وفي نظم العمل الإداري."[15]

كما يعرف كل من Davenport و Prusak المعرفة بأنها:"مزيج من الخبرات، القيم والمعلومات التي تنشأ وتطبق في عقول العارفين، وفي المنظمات، وتصبح جزء لا يتجزأ العمليات والممارسات ذات العلاقة بها."[16]

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين المعرفة والمعلومات، فهذه الأخيرة هي ما ينتج عن معالجة البيانات وهي تزيد من مستوى المعرفة لمن يحصل عليها، وهذا يعني أن المعرفة هي أعلى شأنا من المعلومات.

2. أنواع المعرفة:

المعرفة ليست نوعا متجانسا ونمطيا حيث ليس لها شكل محدد ولا يمكن أن توضع كلها في إطار واحد، ولقد قدمت لها تصنيفات عديدة، ونشير فيما يلي إلى الأنواع الأكثر شيوعا وهي:[17]

1.2.المعرفة الضمنية: وهي المعرفة الموجودة في عقول الأفراد والمكتسبة من خلال تراكم خبرات سابقة، وغالبا ما تكون ذات طابع شخصي، مما يصعب من الحصول عليها على الرغم من قيمتها البالغة لكونها مختزنة داخل عقل صاحب المعرفة.

2.2. المعرفة الصريحة: وتتعلق المعرفة الصريحة بالمعلومات الموجودة والمخزنة في أرشيف المنظمة، ويمكن للأفراد في الغالب الوصول إليها واستخدامها من خلال الندوات واللقاءات والمناقشات العامة.

3. تعريف إدارة المعرفة:

إدارة المعرفة "عبارة عن العمليات التي تساعد المنظمات على توليد والحصول على المعرفة، اختيارها وتنظيمها واستخدامها ونشرها، وتحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها المنظمة والتي تعتبر ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة كاتخاذ القرارات وحل المشكلات والتعلم والتخطيط الاستراتيجي."[18]

ويمكن القول أن إدارة المعرفة هي عملية يتم بموجبها تجميع واستخدام الخبرات المتراكمة، سواء من قواعد البيانات، أو في عقول العاملين، لإضافة القيمة للمنظمة من خلال الابتكار والتطبيق وتكامل المعرفة في طرق غير مسبوقة.

4. مراحل إدارة المعرفة:

لإدارة المعرفة دورة حياة متجددة ومتواصلة تبدأ بنشاطات استقطاب المعرفة، ثم تكوينها، المشاركة بها، تخزينها، وتطبيقها، وهذه النشاطات الحيوية سنتطرق إليها فيما يلي:[19]

1.4. استقطاب المعرفة: ويقصد به استخلاص المعرفة من مصادرها الإنسانية (المعرفة الموجودة عند الفرد)، والرمزية (المعرفة الموجودة في الوسائط الرقمية أو المادية).

2.4. تكوين المعرفة: ويقصد به توليد المعرفة عن طريق ابتكار وإنشاء أفكار جديدة، وذلك من خلال العمل المنظم والمستمر.

3.4. المشاركة بالمعرفة: وهي عملية التفاعل المستمر والمتبادل لأصول المعرفة المنظورة وغير المنظورة بين الأفراد، فرق العمل، ومجتمعات المعرفة، بالإضافة إلى المشاركة بالمعرفة يوجد مصطلح نقل المعرفة وهما مترادفان ومترابطان فنقل المعرفة يعني كل نشاط يهدف إلى نقل فكرة أو معرفة من أحد الأفراد إلى آخر أو إلى مجموعة من الأفراد.

4.4. تخزين المعرفة (الاحتفاظ بها): وتهدف هذه العملية إلى توثيق المعرفة والمحافظة عليها باستخدام أسلوب التخزين سواء كان ذلك في الوثائق المكتوبة أو في قواعد البيانات الالكترونية، إذ تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا هاما في تحسين وتوسيع الذاكرة التنظيمية واسترجاع المعلومات والمعرفة المخزنة.

5.4. تطبيق المعرفة: وتتمثل هذه العملية في نقل الأفكار والمعارف والخبرات الثمينة إلى ممارسات مندمجة مع الأداء التنظيمي بهدف تحسين جودة الأداء وكفاءة العمل وفعاليته.

5. اقتصاد المعرفة:

1.5. تعريف اقتصاد المعرفة

تعرف منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية اقتصاد المعرفة بأنه ذلك "الاقتصاد المبني أساسا على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات."[20]

بينما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فأعطت له تعريفا أكثر شمولية مفاده "نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع النشاط المجتمعي، الاقتصاد، والمجتمع المدني، والسياسة والحياة الخاصة وصولا إلى ترقية الحالة الإنسانية باطراد، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح لهذه القدرات".[21]

ومن هذا المنطلق يتبين لنا أن منظومة اقتصاد المعرفة تقوم على مجموعة من الأسس والمقومات تختلف عن أسس ومقومات الاقتصاد الصناعي، وأهم أوجه الاختلاف بينهما يمكن توضيحها في الجدول رقم2 الموالي:

الجدول رقم02: أوجه الاختلاف بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد الصناعي

اقتصاد المعرفة	الاقتصاد الصناعي
- اقتصاد ديناميكي؛	- اقتصاد مستقر؛
- اقتصاد معرفي؛	- اقتصاد إقليمي؛
- الوصول الفوري والدائم؛	- تقرير دوري؛
- إنتاج مرن؛	- إنتاج كمي؛
- اللاملوسات؛	- الملموسات؛
- إحصاءات الابتكار؛	- إحصاءات الإنتاج؛
- القيمة؛	- تكلفة أقل؛
- الابتكار دائما؛	- الابتكار عند الضرورة؛
- المعرفة والتكنولوجيا.	- رأس المال، عمال ومواد أولية.

المصدر: عامر بشير، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011- 2012، ص 34.

من تحليلنا للجدول رقم2 يمكن حصر أوجه الاختلاف بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد الصناعي فيما يلي:

- طبيعة الموارد الاقتصادية: في الوقت الذي نجد فيه الاقتصاد الصناعي يتعامل مع الموارد من خامات وآلات ومنتجات مادية نجد اقتصاد المعرفة يتعامل مع الموارد اللامادية من بيانات ومعلومات ومعارف؛

- طبيعة العوائد والتكلفة: يركز اقتصاد الصناعة على عناصر العائد والتكلفة المحسوسة، بينما اقتصاد المعرفة يتعامل علاوة على ذلك مع العناصر غير المحسوسة مثل عائد الاستثمار في مجال التربية وتنمية العنصر البشري؛

- القيمة: يتعامل الاقتصاد الصناعي مع ثنائية قيمة المنفعة والتبادل، بينما يتعامل اقتصاد المعرفة إضافة إلى ذلك مع القيمة الرمزية وقيمة المعلومات؛

- الملكية: يتعامل الاقتصاد الصناعي مع الملكية المادية بينما يتعامل اقتصاد المعرفة مع الملكية الفكرية أساسا؛

- الاستهلاك: يتعامل الاقتصاد الصناعي مع ندرة الموارد نتيجة زيادة استهلاكها، بينما يتعامل اقتصاد المعرفة مع الوفرة في الموارد المعرفية نتيجة الزيادة عند استهلاكها؛

- علاقة العرض والطلب: يتسم سوق الاقتصاد الصناعي بكونه سوقا ينمو بدافع العرض، مع النقيض ينمو اقتصاد المعرفة بدافع الطلب.

2.5. عوامل نشأة اقتصاد المعرفة

يرجع الباحثين الأمريكيين بالمركز الاستراتيجي للدراسات الاقتصادية Sheehan Peter و John Houghton ظهور اقتصاد المعرفة إلى عاملين رئيسيين هما:[22]

- **تزايد كثافة المعرفة:** لقد أدى الانتشار المطرد لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى حدوث تزايد واسع وسريع في معدلات خلق ونشر المعرفة، وهذا من خلال تسهيل عمليات الاتصال والتعاون الفني والعلمي بين الباحثين في مختلف أرجاء العالم، الأمر الذي عزز من أنشطة البحث والتطوير وحسن من مردوديتها، وفتح منافذ وتكنولوجيات جديدة. ولأن التكلفة الحدية لمعالجة وتخزين وإرسال المعلومات هي عمليا شبه منعدمة، فإن تطبيق المعرفة في جميع مجالات الاقتصاد أصبح أمرا في غاية اليسر والضرورة في نفس الوقت، وتزايدت تبعا لذلك كثافة ومستوى المعرفة في شتى أنواع الأنشطة الاقتصادية.

- **تسارع وتيرة العولمة:** إضافة إلى تزايد كثافة المعرفة في الاقتصاد، هناك من يضيف سببا آخر كان وراء زيادة الاهتمام بموضوع اقتصاد المعرفة، ألا وهو العولمة السريعة للأنشطة الاقتصادية، والتي ساهمت في الرفع من معدلات نقل التكنولوجيا وتعميم المعرفة، فعلى الرغم من وجود فترات انفتاح كثيرة شهدها الاقتصاد العالمي، إلا أن المرحلة الراهنة تعد مرحلة انفتاح غير مسبوق يمكن رصده على عدة مستويات:

- تسابق دولي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة نتج عليه توجه متزايد لتحرير النشاط الاقتصادي Economic deregulation تمثل بشكل جلي في سلسلة الإلغاءات التدريجية للقيود الجمركية وغير الجمركية على تجارة السلع والخدمات؛

- اتجاه عالمي متزايد لتعويم العملات المحلية وعولمة أسواق المال الدولية؛

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة Foriegn direct investment وباقي أشكال تدفقات رأس المال؛

- العمل على تحرير أسواق المنتجات Deregulation of Product markets في العديد من البلدان وكسر الاحتكارات الوطنية في قطاعات حيوية وحساسة كالطاقة، الاتصالات، النقل الجوي، الخدمات المالية...الخ.

3.5. خصائص اقتصاد المعرفة

يتسم اقتصاد المعرفة بمضامينه ومعطياته وتقنياته بالعديد من الخصائص نذكر منها ما يلي:

- الاستخدام الكثيف للمعرفة العلمية والعملية وبالذات عالية المستوى في عمل الاقتصاد في أداء نشاطاته وفي توسعه ونموه؛

- الموارد البشرية وتكوين رأس المال الفكري هي القاعدة الأساسية لتكوين الثروة المتجددة؛

-الاعتماد على الجهد الفكري بدرجة أساسية في عمل اقتصاد المعرفة وفي القيام بنشاطاته، وإحلاله محل الجهد العضلي، وإحلال العمل الفكري القائم على المعرفة من نوعية أعلى محل العمل الفكري من نوعية أدنى بشكل مستمر ومتزايد؛

-في إطار اقتصاد المعرفة تحقق النشاطات قيمة مضافة مرتفعة نتيجة اعتمادها على المدخلات المعرفية كنشاطات البحث والبرمجيات؛

-خضوع اقتصاد المعرفة لقانون تزايد العوائد أي تناقص التكاليف بدلا من قانون تناقص العوائد أي تزايد التكاليف؛

-إن نشاطات اقتصاد المعرفة وارتباطها بمضامينه ومعطياته وتقنياته تحقق وفورات داخلية وخارجية بحيث تتضمن تخفيض واضح في التكاليف؛

-يتسم اقتصاد المعرفة بالإسراع في كيفية إنتاج ونشر وتخزين المعرفة باعتبارها المورد الأساسي في هذا الاقتصاد بالاستخدام الكثيف والأمثل لتقنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

- اقتصاد المعرفة هو اقتصاد افتراضي لأن استخدام التكنولوجيا الملائمة يخلق أسواقا ومنشآت افتراضية تلغي قيود الزمان والمكان من خلال التجارة الالكترونية التي توفر كثيرا من المزايا من حيث تخفيض التكلفة ورفع الكفاءة والسرعة في تنفيذ المعاملات من جهة، ومن جهة أخرى صعوبة بمكان تطبيق القوانين والقيود والضرائب؛

- تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية، مما يؤدي لا محالة إلى تغيير الوظائف القديمة واستحداثها بوظائف جديدة بسبب انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج السلع وصناعتها إلى إنتاج الخدمات المعرفية وصناعتها.

4.5. أهمية اقتصاد المعرفة

يمكن إبراز أهمية الاقتصاد المعرفي فيما يلي:

- الإسهام في تحقيق تغييرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد بحيث تتضمن هذه التغيرات ما يلي:
  - زيادة الأهمية النسبية للإنتاج المعرفي مقارنة بالإنتاج المادي؛
  - زيادة الأهمية النسبية للاستثمار في المعرفة، وفي تكوين رأس المال الفكري؛
  - زيادة الأهمية النسبية للصادرات من المنتجات المعرفية.
- الإسهام في اكتساب القدرة التنافسية ومواجهة التنافسية العالمية؛
- إن المعرفة العلمية والعملية تعتبر موردا وعنصرا مهما في الإنتاج بدلا من الموارد الطبيعية التي تتسم بالندرة إزاء الطلب عليها فهي الأساس المهم حاليا لتوليد الثروة المعرفية وزيادتها وتراكمها؛
- الإسهام في تحسين الأداء حتى الوصول إلى الأداء المتميز من خلال رفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف؛
- الإسهام في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية بما يسهم في توسعها ونموها بدرجة كبيرة وبشكل متسارع ومتزايد، وبالتالي تحقيق الاستمرارية في تطور الاقتصاد ونموه.

وحسب ما جاءت به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن اقتصاد المعرفة برز نتيجة إقرار تام بالدور الذي تلعبه المعرفة في النمو الاقتصادي أكثر من باقي الموارد (موارد طبيعية، رأسمال، عمالة بسيطة...الخ).[23]

5.5. عناصر اقتصاد المعرفة

للاقتصاد المعرفي عدة عناصر ومقومات تدعمه وتثبت وجوده كاقتصاد قوي وتسهم بوجودها بأن تضعه ضمن تصنيف الاقتصاديات المتقدمة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:[24]

- بنية تحتية مجتمعية متمثلة في المؤهلات الفكرية ذات المستوى العالي التي تعتبر بمثابة الدعامة القوية للاقتصاد المعرفي، وعلى الدولة خلق المناخ المناسب لإنتاج المعرفة؛

-الربط الواسع ذو الحزمة العريضة وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكل أنواعها مثل الانترنت، خطوط الهاتف، استخدام أجهزة الكمبيوتر وغيرها؛

- مجتمع متعلم ومتخلق، وهذا يستوجب الاستثمار والتركيز على مستوى التعليم والعمل على تدعيم التأهيل والتعليم المستمر وإقامة المراكز والمعاهد المؤهلة للنهوض بمستوى الإطارات الموجودة وزيادة الخبرة لدى الطلبة المتخرجين؛

- عمال وصناع المعرفة والذين يمتلكون معرفة وقدرة على التساؤل واستيعاب التكنولوجيا الحديثة بكل تفاصيلها، أي الربط بين البنية المجتمعية والمجتمع المتعلم للحصول على أفضل نتيجة ممكنة من العمال المهرة من ذوي الإمكانيات والقدرات العالية؛

- منظومة البحث والتطوير وتكنولوجيا الإبداع والابتكار الفاعلة، فبفضلها يرتقي الاقتصاد من خلال ما تقدمه من معطيات علمية تحتل دور الريادة في رفع المستوى الاقتصادي والمعرفي في آن واحد؛

- يقوم اقتصاد المعرفة بضرورة تعزيز فعالية السياق التنظيمي لإنتاج المعرفة، بما يضمن قيام نسق للابتكار يقوم على الإدارة الكفأة لنقل التكنولوجيا واستيعابها وتنشيط إنتاج المعرفة المؤدي إلى توليد تكنولوجيات جديدة بما يحقق غايات الكفاءة الإنتاجية والتنمية البشرية في آن واحد، بحيث أصبح تكوين وتطوير رأس المال الفكري بنوعية عالية أهم عنصر من عناصر الإنتاج في ظل اقتصاد المعرفة؛

-إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة؛

يتضح مما سبق أن الاقتصاد المعرفي أضاف عنصر المعرفة إلى العناصر الثلاثة التقليدية للإنتاج التي تتمثل في اليد العاملة، رأس المال و الموارد الطبيعية، وقد برزت تقنية المعلومات كأهم عناصر التكنولوجيا الحديثة بحيث يتعدى تأثيرها على الإنتاجية ليصل إلى العلاقة بين الاقتصاديات المتطورة وبين القطاع العام والخاص ولأن الثروة التقنية أصبحت أساس الاقتصاد الجديد، ومن إيجابيات هذا الاقتصاد أن الموقع الجغرافي والحدود والعامل الزمني قد خفت أثارها بينما تعاظم دور المعرفة وأهمية الوصول إليها باعتبارها الدافع والمحرك في عملية التنمية ومفتاح إلى عولمة الاقتصاد.

المحور الثالث: آليات ومعوقات التوجه إلى الاقتصاد المعرفي في الجزائر

1. آليات التوجه إلى الاقتصاد المعرفي في الجزائر:

لقد تمت المصادقة على مخطط عمل في المؤتمر الدولي لمجتمع المعلومات الذي انعقدت دورته الأولى في جنيف سنة 2003 والدورة الثانية في تونس سنة 2005 بهدف الانتقال التدريجي لاقتصاد المعرفة كما يحتوي المخطط على الإجراءات الممكن انجازها في آفاق 2015 نذكر من بينها ما يلي:[25]

- ربط القرى ومراكز البريد والمتاحف والمراكز الثقافية بتكنولوجيات الإعلام والاتصال وإنشاء نقاط اتصال جماعية؛

- ربط المكتبات العمومية بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتأسيس مكتبات افتراضية من شأنها المساهمة في تحصيل العلم والمعرفة وتطوير التنوع الثقافي واللغوي؛

-ربط المنظمات التعليمية بالانترنت مع تكييف البرامج التربوية وربط المستشفيات والجامعات ومراكز البحث بتكنولوجيا الإعلام والاتصال؛

-توفير النفاذ إلى تكنولوجيات الإعلام و الاتصال لأكثر من نصف سكان المعمورة؛

لذا اعتمدت الجزائر على امتلاك هذه التكنولوجيات بقوة، وانتهجت استراتيجيات وطنية جد طموحة أبرزها إستراتيجية الجزائر الكترونية 2013 .

2. مشروع الجزائر الالكترونية خلال الفترة (2008 – 2013)

يعتبر مشروع الجزائر الالكترونية من ضمن المشاريع التنموية في الجزائر والتي هدفت إلى إرساء قواعد مجتمع المعلومات وتطبيق مبادئ الإدارة الالكترونية، وتطوير خدمات الإدارات الحكومية، حيث يندرج هذا المشروع في إطار بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري، والذي يرمي إلى إحلال نظام إلكتروني متطور وشامل، وتعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة من خلال ترقية نظام المعلوماتية في قطاعات الاتصالات، والبنوك، والإدارة العمومية، وقطاعات التربية والتعليم ما يجعلها تقدم خدماتها بشكل أفضل وأبسط للمواطنين من خلال إتاحة خدماتها على شبكة الانترنت لفائدة المواطنين والشركات والإدارات.[26]

هدف مشروع الجزائر الالكترونية (2008-2013) إلى:[27]

- **تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية والشركات:** سيحدث إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتعزيز استخدامها في الإدارة العمومية والشركات تحولا كبيرا في أساليب تنظيمها وعملها، حيث تمثل اليوم الضمان الوحيد لبقاء المنظمات في ظل العولمة، وفي اقتصاد عالمي يعتمد على المعرفة كقيمة أساسية، فاستخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال أضحى أمرا ضروريا من أجل تحسين الأداء ورفع القدرة التنافسية لدى المنظمات.

- **دفع تطوير الاقتصاد الرقمي:** يتمحور الاقتصاد الرقمي حول ثلاث مكونات أساسية هي البرمجية، الخدمات والتجهيز، فرغم ما نعانيه في هذا المجال من نقائص، فمن الممكن تفعيل خبرات ومهارات المنظمات الجزائرية العاملة في ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتصديرها نحو أسواق أخرى. إن الدور الأساسي لتكنولوجيات الإعلام والاتصال هو توفير دعامة لتشييد مجتمع معلومات للاقتصاد الرقمي.

- **تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة:** يجب أن تكون شبكة الاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة في مجال استخدام الانترنت قادرة على توفير الخدمات

الضرورية عبر كامل أرجاء الوطن بنوعية وأمان يستجيبان للمقاييس الدولية، وبأسعار في متناول الجميع، والتي يبلغ عددها 4 ملايين مشترك بمعدل12.5%.

- **تطوير الكفاءات البشرية:** يجب إرفاق تعزيز البنى التحتية وتعميم النفاذ إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال بإجراءات ملموسة في مجال التكوين وتطوير الكفاءات البشرية من أجل تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وضمان تملكها على جميع المستويات إدراكا أن رأس المال الفكري دعامة أساسية لتطور المنظمة الاقتصادية وإنمائها ونجاحها من خلال تفعيل المنظومتين التربوية التعليمية من حيث الكم والنوعية فكلما زادت معدلات المعرفة لدى الموظفين زادت قدراتهم العقلية والإبداعية وهو ما يشكل ميزة تنافسية للمنظمة.

- **تدعيم البحث، التطوير والابتكار:** يستلزم الاقتصاد القائم على المعرفة تفاعلا قويا بين البحث-التطوير وعالم الاقتصاد، و هو ما ركزت عليه الحكومة من خلال زيادة معدل الإنفاق على هذا القطاع من 0,28% سنة 2011 إلى 0,36 % سنة 2012 من إجمالي الدخل الوطني وهي تهدف إلى رفع المعدل إلى 1%في سنة 2014، مدركتا أن الابتكار هو الذي يضمن تطوير المنتجات والخدمات وذات العوائد العالية.

- **ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني:** يستنتج من دراسة جميع الترتيبات التشريعية القائمة أن الترسانة القانونية الجزائرية لا تغطي كل المسائل القانونية المترتبة عن استخدام و تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتشييد مجتمع المعلومات، وعليه لا بد من ضبط مستوى الإطار القانوني تماشيا مع الممارسات الدولية ومتطلبات مجتمع المعلومات ومع الأخذ بعين الاعتبار التجربة المعاشة وكل النقائص الملاحظة والصعوبات المسجلة.

- **الإعلام والاتصال:** يضطلع الإعلام والاتصال بدور هام في الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث يشكل الإعلام قيمة أساسية تتحول عند تحصيلها إلى معرفة يضفي عليها الاتصال ثراء وأهمية أكبر.

- **تثمين التعاون الدولي:** يتصف التعاون الدولي مع البلدان الأخرى في مجال تكنولوجيات الإعلام الاتصال بعدد هائل من المشاريع المبعثرة، لاسيما مع الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع وتيرة التنمية من خلال تبادل الخبرات ووضع اتفاقيات متمثلة في تكوين وتدريب العاملين في هذا المجال. وعلى الرغم من تشابه المشاريع وتكرارها، لم يتم التوصل إلى تراكم في المعارف، يكون كفيلا بضمان استمرارية المشاريع و انتشارها.

- **آليات التقييم والمتابعة:** تشكل موثوقية وفعالية تقييم عملية تسييد مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة ضمانات لجدوى ونجاعة المخطط الاستراتيجي، حيث يواكب هذا التقييم كل مراحل عملية إعداد وتنفيذ وتحقيق العمليات التي من شأنها السماح بتجسيد أهداف إستراتيجية الجزائر الإلكترونية.

- **إجراءا ت تنظيمية :**يستلزم تنفيذ إستراتجية تطوير مجتمع المعلومات دعما منظماتيا هاما، يأخذ بعين الاعتبار الطابع المتعدد الأبعاد لتكنولوجيات الإعلام الاتصال، ولقد وضعت الجزائر في إطار إصلاحات قطاع الاتصالات، هياكل دعم لسياسته في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وترتب عن هذه الإصلاحات تحويل وزارة البريد والمواصلات سابقا إلى وزارة بريد تكنولوجيا المعلومات و الاتصال وإقامة سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية مما سمح بالفصل بين الاستغلال والضبط ورسم السياسة القطاعية.

- **الموارد المالية :**يستلزم تنفيذ إستراتجية الجزائر الالكترونية موارد مالية معتبرة يستحيل توفيرها من مصدر واحد، وبالتالي لابد من استغلال جميع مصادر التمويل المتاحة استغلالا جيدا، كما أنه يجب أن تكون الإجراءات التشريعية أو التنظيمية أو المادية، مقرونة بتقييم مالي دقيق إلى أبعد حد ممكن ، ويستلزم الأمر أيضا ترتيب هذه الإجراءات حسب تأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية 3. **عقبات الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي في الجزائر:**

من بين العراقيل التي تواجه إلى الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي في الجزائر نذكر ما يلي:[28]

- الفجوة الرقمية التي خلفتها ثروة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية؛

- التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة اعتماده على الريع البترولي وعدم بناء اقتصاد إنتاج حقيقي خاضع للمعايير المتعارف عليها دوليا؛

- غياب المستوى المطلوب من البنى التحتية اللازمة للقيام بعمليات الاتصال بالانترنيت خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيات اللاسلكية والأقمار الصناعية والهواتف النقالة؛

- ارتفاع تكلفة استخدام الانترنيت مع استحواذ اللغة الانجليزية على 80 من مواقعها مع ضعف الاهتمام بها؛

- ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا خاصة وأن الاحتياجات الرئيسية من كهرباء ومياه وصحة وتعليم واستعادة الأمن والطمأنينة مازالت من الأولويات؛

- افتقار الجزائر للموارد البشرية والخبرات التكنولوجية التي تمكنها من الانتفاع من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

- انعدام الثقة في إجراء المعاملات والسداد عبر الانترنيت وعدم انتشار اعتماد التوقيع الالكتروني ومصداقية الوثائق التي يتم تبادلها عبر الانترنيت مع ضمان الأمان والسرية؛
- غياب الإطار التشريعي الذي ينظم المعاملات الالكترونية في ظل انفتاح الأسواق وانتشار الانترنيت.

وقد جاءت الجزائر في المرتبة 129 عالميا وفق التقرير العالمي حول تكنولوجيا المعلومات لسنة 2014الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ليكشف بذلك الهوة التي مازالت تفصلها عن بقية الدول في هذا المجال حيث تبقى في أسفل الترتيب مقارنة مع العديد من الدول العربية والإفريقية، فالإمارات جاءت في المرتبة 24 ، وتونس في المرتبة 87 على سبيل المثال، ويعتمد التقرير الذي شمل هذا العام 148 دولة على أربعة معايير رئيسية في تقييم جاهزية الدول للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات، وهي البيئة المساعدة، مدى الجاهزية، الاستخدام ومدى تأثير تقنية المعلومات.[29]

المحور الرابع: نتائج وتوصيات الدراسة

أظهرت معطيات أواخر القرن الماضي تصاعد الاهتمام بالمعرفة والمفاهيم المرتبطة برأس المال الفكري، حيث تشهد منظمات الأعمال منافسة شديدة بسبب تلاحق الابتكارات والإبداعات، لذلك تحتاج إلى وسائل وأدوات وعوامل ومتغيرات معاصرة لمواجهتها وتحقيق النجاح بالبقاء في عالم الأعمال، ويعد رأس المال الفكري أحد المتغيرات المعاصرة التي تساهم في تحقيق البقاء للمنظمات، خاصة إذا تم الإنفاق على عناصره، لأن الإنفاق يحفز إنتاج أفكار جديدة أو تطوير أفكار قديمة.

1. نتائج الدراسة:

- تمتاز عوائد المعرفة والتكنولوجيا بالارتفاع مقارنة بعوائد الموارد التقليدية؛
- يعتبر رأس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة من بين الموجودات الأكثر قيمة، فهو يمثل قوى عملية قادرة على إدخال التعديلات الجوهرية على كل شيء في منظمات الأعمال، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- الاهتمام برأس المال الفكري يعد أمرا حتميا تفرضه طبيعة التحديات العلمية والتطورات التكنولوجية السريعة والضغوط التنافسية التي أصبحت فيها القدرات الفكرية العالية أهم عوامل التفوق والتميز في الاقتصاد العالمي؛
- يمثل اقتصاد المعرفة تكامل المعرفة ورأس المال الفكري بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد فتحت هذه التقنيات أبوابا جديدة لانتشار المعرفة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

- مع الانتقال من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد المعرفي سوف تتحول الإدارة لا محالة من إدارة تقليدية تعتمد على الهرمية وإصدار الأوامر بطريقة عمودية إلى إدارة إلكترونية تعتمد على انتقال المعلومات وفق أنظمة شبكية وحاسوبية وبالتالي إصدار الأوامر بطريقة أفقية؛

- في ظل النمط الاقتصادي الجديد القائم على المعرفة على المنظمات أن تتعلم كيفية تعظيم العائد ليس فقط عن طريق الأصول المادية بل حتى بالاعتماد على الأصول المعنوية، الأمر الذي يستوجب وجود نموذج جديد لمنظمات الأعمال وأنظمة إدارية أكثر تأقلما مع هذه المحركات المعنوية للقيمة؛

- بالرغم مما بذلته الجزائر في سبيل تنمية مواردها البشرية وعملها على تحقيق رأس مال فكري، إلا أن الباحثين والدارسين يرون أن ذلك لازال غير كاف، حيث أن الإستراتجية الجزائرية للاقتصاد القائم على المعرفة يجب أن توجه بشكل أساسي نحو تطوير فروع النشاط خارج المحروقات، وتشجيع البحث ورفع ميزانية تسجيل براءات الاختراع؛

- يمكن اعتبار التوجه السليم والصحيح نحو اقتصاد المعرفة كبديل لاقتصاد البترول من جهة، ومن جهة أخرى لتوفره على عدة عناصر تعتبر عوامل الإنتاج الجديدة والمتمثلة في المعرفة والتكنولوجيا والاتصالات بإمكانها رفع كمية وجودة المنتوج؛

- يعتبر مشروع الجزائر الالكترونية (2008-2013) مشروعا طموحا للانتقال بالجزائر نحو مجتمع المعلومات، إلا أنه بعد مرور فترة من تطبيقه ورغم الاستثمارات الهامة المخصصة له، لا تزال الجزائر في مراتب جد متأخرة في التصنيف العالمي لمجتمع المعلومات.

2. التوصيات

بناء على النتائج المتوصل إليها نقدم التوصيات التالية:

- الاهتمام بالموجودات المعرفية والفكرية والتوسع في الدراسات والبحوث المتعلقة بها بالشكل الذي يمكّن من استثمار تلك الموجودات استثمارا يسهم في تعظيم الموجودات المادية؛

- في ظل اقتصاد المعرفة واشتداد المنافسة أصبح لزاما على منظمات الأعمال بصفة عامة، والمنظمات الجزائرية بصفة خاصة إيجاد واعتماد سبل ووسائل معاصرة لمواجهتها وضمان استمرارها وبقائها في عالم الأعمال المتغير؛

- بناء قاعدة لرأس المال الفكري والمحافظة عليه باعتباره مفتاح التقدم الاقتصادي وتكوين الثروة؛

- الاستخدام الكثيف لرأس المال الفكري وأدوات المعرفة الفنية والابتكارية والتكنولوجيا المتطورة لأنهما يشكلان إضافة حقيقية للاقتصاد الوطني وقاعدة نحو التحول إلى الاقتصاد المعرفي على المستوى الكلي، أما على المستوى الجزئي تصبح المنظمات بصفة خاصة تعتمد على عوامل إنتاج حديثة تتمثل في المعرفة

والتكنولوجيا بالإضافة إلى العوامل التقليدية، ما يمكنها من مواجهة التحولات الجديدة المتميزة بالدينامكية والتطور السريع على المستويين التكنولوجي والمعرفي.

- الاعتماد على المعلوماتية والتحول التدريجي نحو النشاط الافتراضي (تجارة الكترونية، أعمال الكترونية...)، لما له من مزايا تنافسية من حيث التكاليف والفعالية؛

- تأسيس نمط إنتاج المعرفة في البنية الاقتصادية والاجتماعية تتميز بالاستقلالية والانفتاحية تجعل الاجتهاد منهجا في استنباط الحلول لكل المسائل المتجددة من خلال القدرات المعرفية والتقنية لتحقيق وجود أقوى في الاقتصاد الجديد؛

- ينبغي على منظمات الأعمال الجزائرية العمل على مسايرة التطورات التكنولوجية لاستعاب التطورات الحاصلة خاصة في مجال المعلومات والاتصال؛

- الاطلاع على التجارب الدولية المختلفة في مجال الاقتصاد المعرفي وتسليط الضوء على أهمية الاستغلال الأمثل للعلم والمعرفة وتوجيه رأس المال الفكري لتنويع القاعدة الاقتصادية وتطوير فلسفة الاقتصاد المرن والمتجدد ودوره في مواجهة التغيرات الاقتصادية وتحويل الاقتصاد الجزائري المعتمد على الموارد الأولية إلى اقتصاد معرفي وعلمي مقرونا بالإبداع البشري؛

- إن ضمان الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي يتطلب جهود كبيرة في تفعيل رأس المال الفكري من خلال وضع استراتجيات وعمليات مساندة لذلك، وأهم فاعل للقيام بهذه الاستراتجيات والعمليات المساندة نجد الحكومة التي تعتبر القادرة على تشجيع السياسات الموجهة لصناعة رأس المال الفكري.

الهوامش:

[1]-عادل حرحوش المفرجي، رأس المال الفكري: طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص 14.

[2]- سعد علي العتري، أحمد علي صالح، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 168.

[3]- بسام عبد الرحمان يوسف، أثر تقنية المعلومات ورأس المال الفكري في تحقيق الأداء المتميز، شهادة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة الموصل، الأردن، 2005، ص31.

[4]- ميرخان خالد حمد أمي، العلاقة بين الأساليب المعرفية ورأس المال الفكري وتأثيرها في التوجه الاستراتيجي، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2003، ص 25.

[5]- Hansen.M.T, Nohria.N, Tierney. T, what's your strategy for managing, Harvard Business Review, Vol 77, 1999, p 106.

[6]- Youndt and al, Human Ressource Management, Manufacturing strategy and firm performance, Academy of Management Journal,Vol 39, August, 1996, p: 839.

[7]- عبيد نغم حسين نعمة، أثر استثمار رأس المال الفكري في الأداء المنظمي، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، العراق، 2000، ص 10.

[8]- يوسف أحمد أبو فارة، جاسر عبد الرزاق النسور، مكونات رأس المال الفكري ومؤشرات قياسه، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،28/27 نوفمبر 2007.

[9]- محمود علي الروسان، محمود محمد العجلوني، أثر رأس المال الفكري في الإبداع في المصارف الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، الأردن، 2010، ص 44.

[10]- سهيلة محمد عباس، علاقة رأس المال الفكري بإدارة الجودة الشاملة، مجلة الإداري، العدد 97، معهد الإدارة العامة، عمان، 2004، ص 129.

[11]- سعد الغتري، أثر رأس المال الفكري في أداء المنظمة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد 28، 2001، ص 158.

[12]- خالد محمد طلال بني حمدان، تحليل معطيات العلاقة الارتباطية بين نظام معلومات الموارد البشرية ورأس المال الفكري، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية حول اقتصاد الأعمال في ظل عالم متغير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الأهلية، 2003، ص 12.

[13]- نجم عبود نجم، قياس وتقييم إنتاجية العمل المعرفي في الشركات كثيفة المعرفة، بحث مقدم إلى المؤتمر الخامس لجامعة الزيتونة، الأردن، 2004.

[14]- عادل حرحوش المفرجي، مرجع سبق ذكره, ص ص: 123-140.

[15]- سعد غالب ياسين، نظم المعلومات الإدارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 215.

[16]- Prusak and Davenport,working knowledge ,managing what your organization knows, Harvard business school press, Boston, 1998,p2.

[17]- ياسر الصاوي، إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، دار السحاب، مصر، 2007، ص 27.

[18]- عبد اللطيف محمود مطر، إدارة المعرفة، دار كنوز المعرفة العلمية، الأردن، 2007، ص 23.

[19]- ربحي مصطفى عليان، إدارة المعرفة، دار الصفاء، الأردن، 2008، ص195.

[20]- سعد علي العتري، أحمد علي صالح، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 441.

[21]- عبد الرحمان الهاشمي، فائزة العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة، الأردن، 2006، ص ص: 25-26.

[22]- سمير مسعي، تأثير التحول نحو اقتصاد المعرفة على بيئة أعمال المنظمات العالمية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي حول إدارة التغيير في عالم متغير، الأردن، 27-30 أكتوبر 2014.

[23]- OCDE, the knowledge based economy, 1996, p9.

[24]- عامر بشير، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011- 2012 ، ص ص: 37- 39.

[25]- عامر بشير، مرجع سبق ذكره، ص ص: 88،89.

[26]- الشيخ الداوي، عماد بوقلاشي، نحو عصرنة الخدمة العمومية في ظل الإدارة الالكترونية بالجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية- حالة البلدان العربية- جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 12،13 نوفمبر 2014.

[27]- عامر بشير، مرجع سبق ذكره، ص ص: 92-94.

[28]- نفس المرجع السابق، ص ص: 94-95.

[29]- محمد قلي، منوبة مزوار، حوكمة تكنولوجيا المعلومات آلية لترشيد الخدمة العمومية وإنجاح مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الالكترونية- حالة البلدان العربية- جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 29، 30 أكتوبر 2014.